قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٩٦ لسنة ٢٠١٨

بالموافقة على الاتفاق الإطاري

بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية

بشأن تقديم الصين قرض ميسر لجمهورية مصر العربية

بقيمة إجمالية لا تتجاوز ٤ مليارات و٦٠٤ ملايين يوان صيني

والموقع في بكين بتاريخ ٢٠١٨/٩/١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

وُوفق على الاتفاق الإطاري بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية بشأن تقديم الصين قرض ميسر لجمهورية مصر العربية بقيمة إجمالية لا تتجاوز ٤ مليارات و٦٠٤ ملايين يوان صيني ، والموقع في بكين بتاريخ ٢٠١٨/٩/١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ صفر سنة ١٤٤٠هـ

(الموافق ٢٩ أكتوبر سنة ٢٠١٨م) .

عبد الفتاح السيسي

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ١٥ يناير سنة ٢٠١٩ م) .

اتفاق إطاري بين
حكومة جمهورية مصر العربية
وحكومة جمهورية الصين الشعبية
بشأن تقديم الصين
قرض ميسر لجمهورية مصر العربية

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية ، رغبة منهما في مواصلة تطوير وتعزيز علاقات الصداقة الودية والتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين ، قد اتفقتا على ما يلي :

(المادة الأولى)

توافق حكومة جمهورية الصين الشعبية على تقديم قرض بشروط ميسرة (يشار إليه فيما بعد بـ"القرض") بقيمة إجمالية لا تتجاوز ٤,٦٠٤,٠٠٠,٠٠٠ يوان صيني (أربعة مليارات وستمائة وأربعة ملايين يوان فقط) من خلال بنك التصدير والاستيراد الصيني (المقرض) إلى حكومة جمهورية مصر العربية وزارة النقل المصرية "ممثلة في الهيئة القومية للانفاق" (المقترض) ، وهي المستخدم النهائي للقرض ، لاستخدامه في تنفيذ مشروع السكة الحديد العاشر من رمضان المتفق عليه بين الجانبين ، وتقوم الحكومة الصينية بسداد فائدة القرض المدعومة مباشرة إلى بنك التصدير والاستيراد الصيني .

(المادة الثانية)

الشروط والأحكام الرئيسة للقرض هي كما يلي :

١ - مدة استحقاق القرض هي ٢٠ سنة (بما في ذلك فترة إتاحة القرض ، وفترة السماح وفترة السداد ، على ألا تزيد فترة السماح عن ٥ سنوات) .

٢ - معدل الفائدة السنوي للقرض هو (٢٪) .

تكون الجهة المقترضة والتي ستقوم بالسداد للقرض هي الهيئة القومية للانفاق وتكون وزارة المالية بجمهورية مصر العربية هي الضامن لهذا القرض .

(المادة الثالثة)

كافة الضرائب الجمركية ، ضريبة القيمة المضافة والرسوم المماثلة الأخرى للمعدات ، الآلات ، والمواد الواردة من الخارج لتنفيذ المشروع يتم تحملها من الجانب المصري (الجهة المستفيدة) ، بالإضافة إلى الحصول على تراخيص الاستيراد وأي مستندات أخرى مماثلة .

(المادة الرابعة)

يحظي المشروع الممول من القرض المشار إليه أعلاه باعتراف الحكومتين ، ويتم تقييمه واعتماده من قبل المقرض .

(المادة الخامسة)

سيقوم المقرض والمقترض بالتوقيع على اتفاقية القرض وفقًا لأحكام هذه الاتفاقية ، وذلك بعد الانتهاء من مراجعة المشروع المستخدم للقرض واعتماده .

وخلال مدة تنفيذ هذه الاتفاقية ، إذا طرأت الحاجة بسبب ظروف خاصة لتغيير شروط مثل مبلغ القرض ، معدل الفائدة ، مدة القرض أو فترة السماح ، وكانت الشروط والأحكام المعدلة لا تتجاوز الأحكام المحددة في الاتفاق الإطاري ، فإنه يتعين أن يوقع كل من المقرض والمقترض اتفاقية قرض تكميلية ؛ وإذا تجاوزت تلك الأحكام والشروط الأحكام المحددة في الاتفاق الإطاري عندئذ يتعين على الحكومتين توقيع اتفاق إطاري تكميلي .

(المادة السادسة)

تتولي الحكومتان الصينية والمصرية متابعة تنفيذ اتفاق القرض بانتظام وستجريان مشاورات بشأن القضايا ذات الصلة الناشئة عن عملية تنفيذ هذه الاتفاقية .

(المادة السابعة)

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ أخر إخطار كتابي متبادل بين الجانبين يفيد باتمام الإجراءات الدستورية اللازمة في كلا البلدين ، وتظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات ، وتصبح تلقائيًا منتهية إذا لم يوقع المقرض والمقترض اتفاقية القرض الخاصة باستخدام القرض خلال الفترة المحددة أعلاه .

حُررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين في بكين بتاريخ ٢٠١٨/٩/١ باللغات العربية ، الصينية والإنجليزية ، ويحتفظ كل من الطرفين بنسخة أصلية واحدة ولكل من النصوص الثلاثة ذات الحجية ، وفي حالة الاختلاف في التفسير ، يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

باسم ونيابة عن
حكومة
جمهورية مصر العربية
د. سحر نصر
وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي

باسم ونيابة عن
حكومة
جمهورية الصين الشعبية
وانغ شياوتاو
رئيس الوكالة الوطنية الصينية
للتعاون الإنمائي الدولي